الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵓⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵓⵎⵔⵕⴰⵡⵉ

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8807 ■ الثلاثاء 07 جمادى الآخرة 1448 الموافق لـ17 نونبر 2026 ■ الثمن 5 دراهم

@ahdathinfooffcielle | alahdathalmaghrabia | الأحداث المغربية | www.ahdath.info



المغرب في قلب الحملة الانتخابية الإسبانية!



البيجيدي ومجلس حقوق الإنسان.. حروب الانتقام



الأسود في مباراة العبور

بسطت سيطرتها على النقاش السياسي والأغلبية تعيش «شوطها الثاني» بلا صدى

المعارضة تنقض على البرلمان

الرباط **الجيلالي بنحليمة**

بات جليا أن مكونات المعارضة بمجلس النواب بسطت سيطرة تامة على النقاش السياسي. وفي تحول دراماتيكي يعيد رسم ملامح الخريطة الحزبية والبرلمانية، تشهد قبة مجلس النواب خلال الآونة الأخيرة ديناميكية سياسية غير مسبوقة؛ إذ نجحت المعارضة البرلمانية، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية، في بسط سيطرتها شبه الكاملة على إيقاع النقاش السياسي وتوجيه بوصلة النقاش العمومي.

في المقابل، تبدو الأغلبية الحكومية، التي يقودها حزب الأصالة والمعاصرة، في وضعية دفاع مستميت وضعف بين، لم تستثن تداعياته حتى تماسك التحالف الحكومي وهيبة بعض مكوناته التاريخية.

وتجد الولاية الحكومية الحالية نفسها اليوم في مفترق طرق حقيقي، فالأغلبية المشتتة والمنهكة بفعل التناقضات الداخلية وضعف الأداء تجد نفسها في مواجهة معارضة شرسة، منظمة، ومسلحة بآليات الرقابة وتقسيم الأدوار.

وبينما تحاول قلة من الوزراء والنواب حفظ ماء وجه الأغلبية، يبدو أن الشوط الثاني من مباراة ما بعد دستور 2011 يحمل في طياته الكثير من المفاجآت السياسية التي قد تعيد خلط الأوراق قبل الأوان.

ولم تقتصر هذه الهجمات اللاذعة والانتقادات الحادة على السياسات القطاعية للحكومة وحدها، بل امتدت لتطال حتى المؤسسات الدستورية، في سابقة تعكس سقف المواجهة السياسية المرتفع الذي ترسمه المعارضة تحت قبة البرلمان.

وفي خضم هذا الهجوم الكاسح، بدت الأغلبية الحكومية عاجزة عن مجاراة هذا النسق، باستثناء عينات قليلة ونادرة من النواب والوزراء الذين يحاولون بين الحين والآخر التصدي لهجمات المعارضة والدفاع عن الحصيلة الحكومية بشق الأنفس، بينما غرقت باقي مكونات التحالف في صمت مطبق يكاد يشبه صمت القبور، حتى أن بعض المراقبين اعتبروا أن الأغلبية الحكومية ربما تريد منح هدية الانتخابات الجماعية للعدالة والتنمية على أطباق من ذهب.

بالنسبة للدكتور أيمن الحداد، فإن الأغلبية الحكومية الجديدة رغم حصولها على الثقة البرلمانية مطالبة منذ بداية ولايتها بإثبات قدرتها على الانتقال من منطق تشكيل التحالفات وتقديم البرامج إلى منطق التنسيق السياسي الفعلي والتواصل الموحد فالتعدد الحزبي داخل الأغلبية يمكن أن يشكل مصدر غنى وتكامل في الرؤى، لكنه قد يتحول إلى عامل ضعف عندما تغيب وحدة الخطاب والقدرة على بلورة مواقف مشتركة تجاه القضايا التي تثير النقاش العمومي.

3



CHAMPIONS سيدات الجيش يحققن بطلات القارة

11

كواليس الأحداث

المنصوري تستنفر الوزراء والإدارة تتحرك



علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة، أحدثت حالة من الاستنفار داخل عدد من القطاعات الوزارية، عقب مطالبتها أعضاء حكومتها بموافاتها بلائحة الإجراءات الاستعجالية، التي تعتزم وزاراتهم اتخاذها خلال المائة يوم الأولى من عمر الحكومة. وأفادت المصادر ذاتها أن عددا من الوزراء سارعوا إلى إحالة هذا الطلب على المديرين المركزيين بوزاراتهم، قصد إعداد مقترحات وتدابير تستجيب لتوجيهات رئيسة الحكومة. واستغربت المصادر لجوء بعض الوزراء إلى البيروقراطية الإدارية لصياغة أولوياتهم الاستعجالية، معتبرة أن تحديد هذه الأولويات يفترض أن يكون مسؤولية سياسية للوزراء أنفسهم، انطلاقا من الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، بدل انتظار مقترحات الإدارة لتحديد ما ينبغي إنجازه خلال المائة يوم الأولى.

الأحرار ينقذ ميزانيات الحكومة من السقوط!



علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن محمد غيات، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أنقذ ميزانيتي وزارة العدل والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من السقوط خلال التصويت عليهما داخل اللجنة. وأوضحت المصادر أن غيات فوجئ، قبيل انطلاق جلسة التصويت، بتفوق عددي للمعارضة بحضور 13 نائبا مقابل 12 من الأغلبية، ما دفعه إلى تأخير انطلاق الجلسة إلى حين التحاق عضوين من الأغلبية لضمان تمرير الميزانيتين. والمفارقة، تضيف المصادر، أن قياديا في المعارضة، وعضو المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار، ونائبا سابقا لرئيس مجلس النواب، ساهم في إنقاذ ميزانيتي قطاعين حكوميين من تصويت كان يمكن أن ينتهي برفضهما والتصويت ضدهما في غياب حضور الأغلبية وبسبب عدم قيام وزارة العلاقات مع البرلمان بدورها في ضمان الأغلبية.

قيوح وبركة يواجهان دعم لقجع



علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن خلافات برزت بين عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجستيك، وفوزي لقجع، وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، بشأن استمرار الدعم المباشر الموجه لمهنيي النقل لحماية القدرة الشرائية. وأفادت المصادر ذاتها بأن قيوح دفع في اتجاه إقناع نزار بركة، وزير التجهيز والماء، بتبني موقف يدعو إلى مراجعة هذا الدعم، وهو ما جعل بركة يطلب من رئيسة الحكومة إلغاء الآلية الحالية وتعويضها بتدابير أخرى. وأوضحت المصادر ذاتها أن اتساع المطالب القطاعية بالدعم زاد من حدة النقاش، بعدما توصلت وزارة التجهيز بطلبات من شركات عملاقة تنجز مشاريع كبرى في البنية التحتية تطالب من وزارة بركة دعما مباشرا للتعويضات عن ارتفاع تكاليف المحروقات وتأثيرها على الصفقات العمومية.

إشادة فرنسية بكفاءة الأمن الوطني في توقيف المبحوث عنهم دوليا

قطار الفارين.. محطة نهاية السير بالمغرب!

عبد الواحد الدرعي

أشادت السلطات الأمنية الفرنسية بفعالية ويقظة الأجهزة الأمنية المغربية، عقب تمكنها من توقيف أربعة أشخاص مطلوبين دوليا للعدالة الفرنسية خلال الأسبوع الماضي. وأعلنت الشرطة الوطنية الفرنسية، أول أمس الأحد، عبر حسابها الرسمي على منصة «إكس» أن هذه العمليات تمت تمهيدا لتسليم المعنيين بالأمر إلى فرنسا.

وشملت العملية توقيف أربعة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة فوق التراب المغربي. جرت عمليات الإيقاف خلال الأسبوع الماضي بمدن متفرقة بالمغرب، وذلك بعد أشهر من التحريات والأبحاث القضائية المتواصلة لتحديد أماكن اختباء المشتبه فيهم.

وتحفظت السلطات الفرنسية والمغربية في بلاغاتها الرسمية على كشف الأسماء الكاملة للموقوفين أو المدن المغربية، التي تم توقيفهم بها، التزاما بسرية التحقيقات الجارية ومساطر التسليم القضائية.

وكان الموقوفون الأربعة موضوع مذكرات بحث وإيقاف دولية صادرة عن القضاء الفرنسي، كما صدرت بحقهم نشرات حمراء عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول»، تطالب بتحديد مواقعهم وتوقيفهم مؤقتا تمهيدا لتسليمهم.

ويشتبه في تورط الموقوفين في قضايا جنائية خطيرة ومنفصلة، تشمل القتل العمد، والقتل في إطار عصابة إجرامية منظمة، ومحاولة القتل، والاختطاف والاحتجاز ضمن عصابة منظمة، وتكوين عصابة إجرامية، وهي أفعال تصل عقوبتها في القانون الفرنسي إلى السجن المؤبد، ويخضع المعنيون بالأمر حاليا للمساطر القانونية والقضائية الخاصة بالتسليم (Extradition) لدى السلطات المغربية المختصة تمهيدا لترحيلهم إلى فرنسا.

نفذت هذه العملية بفضل تنسيق استخباراتي وميداني عالي المستوى، بين عدة مصالح أمنية مغربية وفرنسية متخصصة، في مقدمتها الجهاز المركزي المشرف على التحقيقات القضائية الكبرى في فرنسا (DNPJ)، والوحدة الفرنسية المتخصصة في تفكيك الشبكات الإجرامية الخطيرة والعابرة للحدود (OCLCO)، وفرقة النخبة الفرنسية المكلفة بتعقب الأشخاص المبحوث عنهم الفارين خارج التراب الفرنسي (BNRF)، بالإضافة إلى عناصر الأمن التابعة لسفارة فرنسا في الرباط (SSI) الذين تكلفوا بالتنسيق المباشر مع السلطات الأمنية المغربية.

5

سيل من الاتهامات للمغرب ومحاولات استفزاز وحملات تضليل

الجزائر.. حماقات نظام يتسول الحرب

رضوان البلدي

يشهد الخطاب الرسمي والإعلامي الجزائري تصعيدا لافتا في حق المغرب من خلال توجيه حزمة من الاتهامات المتتالية للرباط، شملت مجالات المياه والبيئة، ومكافحة المخدرات، والأمن والتجسس، والشؤون الدبلوماسية، إضافة إلى اتهامات أخرى من قبيل وقوفه وراء حرائق الغابات في الصيف الماضي وأزمة البطاطس في الأسواق الجزائرية وأشياء أخرى، وذلك في انحدار كبير من جانب المسؤولين الجزائريين في تعاطيهم مع جار ما يزال ينتهج سياسة «اليد الممدودة».

آخر هذه الاتهامات تصريح الرئيس الجزائري بالتهديد بالذهاب إلى «منبع صناعة المخدرات»، وذلك في إطار ما سماه «حق الدفاع الشرعي عن النفس»، معتبرا أن «إغراق» الجزائر بالمخدرات يمثل «حربا حقيقية»، وذلك بعد أقل من أسبوع من قيام السلطات الجزائرية باتهام المغرب بتعمد تلويث مجار مائية تغذي سدا رئيسيا قرب الحدود المشتركة، وهي تهمة لم يرد عليها المغرب كما لم يرد على التهم السابقة لاقتناعه أن مخاطبه يفتقد لقواعد اللباقة.

ولم تعد السياسة التي تتبناها قيادة العسكر الجزائري بافتعال الأزمات والبحث عن تأجيج التوتر الإقليمي تغري المنتظم الدولي الذي فطن أخيرا أن عصابة «المرادية» ستظل أبد الدهر وفية لهذه المقاربة العقيمة والقائمة على اختلاق عدو «افتراضي» أملا في التغطية على فشل المؤسسة العسكرية في توفير أبسط شروط العيش للمواطن الجزائري أو تحقيق تطلعات الأجيال الصاعدة.

الجزائر، التي تعيش كل ولايتها مؤخرا على وقع أزمة اختفاء «البطاطا» من الأسواق وما رافق ذلك من تداعيات وآثار، تنبه حكامها أنه صار من الضروري البحث عن مخرج مستعجل لهذه الورطة التي يتخبطون فيها، فكان ولا بد كما جرت العادة إقحام اسم المغرب والعمل على صناعة خبر كاذب ضده يجعل هذا الأخير يتصدر المشهد الإعلامي على حساب أخبار المعضلة «البطاطا». وبرزت في هذا الإطار تقارير وتصريحات في بعض الأوساط السياسية والإعلامية بالجزائر تربط الأزمة بأطراف خارجية أو باتهامات للمغرب، حيث وجه برلماني جزائري اتهامات لمن وصفهم بـ«عصابات تهريب» بتهريب السلع نحو دول مجاورة ومعادية في إشارة للمغرب.

يثبت الواقع السياسي والتاريخي أن سياسة العداء المنهج التي ينتهجها حكام الجزائر ضد المغرب لم تجلب سوى العزلة الدبلوماسية وإهدار الفرص التنموية بالنسبة للجزائر، وسيبقى رهان المغرب على البناء والتعاون الإقليمي هو الخيار الأنجع في مواجهة منطق التصعيد والقطيعة.

7

نفى وجود أي دليل لربط الهجرة الجماعية بالسلطات المغربية

أزمة سبتة.. تقرير استخباراتي إسباني يبرئ المغرب

تطوان مصطفى العباسي

بعد عدة محاولات لتوريط السلطات المغربية في النزوح الجماعي للشباب نحو سبتة المحتلة، يومي 30 و31 يوليوز الماضي، والترويج الإعلامي لـ«أكاذيب» واضحة، من قبيل قيام مسؤولين أمنيين بتوجيه الشباب وتسهيل دخولهم عبر بوابات المعبر، يأتي تقرير المركز الوطني للاستخبارات لينفي وجود أي دليل يسمح بإرجاع أحداث سبتة إلى «عملية حرضت عليها السلطات المغربية أو خططت لها أو نسقتها».

التقرير الاستخباراتي الإسباني يناقض ما ذهب إليه تقرير للمركز الوطني للهجرة والحدود، الذي قال إن الأمر يتعلق بـ«عملية مخطط لها ومنسقة، جرى تدبيرها من مستوى أعلى من الأجهزة الأمنية المغربية»، دون أن يقدم اتهاما مباشرا للرباط.

ففي تقرير حديث آخر أحيل إلى القاضية، لم يوجه المركز الوطني للهجرة والحدود اتهاما مباشرا إلى الرباط، لكنه تحدث عن عملية مخطط لها ومنسقة، جرى تدبيرها من مستوى أعلى من الأجهزة الأمنية المغربية.

وفي وثيقة حددت هويات عدد من المسؤولين الأمنيين المغاربة الذين كانوا موجودين في الأماكن والتواريخ التي شهدت موجة الهجرة الجماعية، تحدث التقرير عن: «رصد مؤشرات واضحة تتوافق مع وجود مستوى تنظيمي أعلى يتولى التنسيق بين مختلف الأجهزة».

ومنذ البداية، شدد المركز الوطني للهجرة والحدود على الدور المهم الذي أدته قوات الأمن المغربية خلال الدخول الجماعي للمهاجرين، مبرزا دور الأشخاص الذين وصفهم بـ«المسهلين».

في هذا الإطار يأتي تقرير المركز الوطني للاستخبارات الذي تم تقديمه أمام القاضية المكلفة بالتحقيق في أحداث 30 و31 يوليوز لدى المحكمة العليا الإسبانية، والذي خلص إلى أنه «لم يثبت وجود عمل منسق بين أجهزة الدولة المغربية يسمح بالقول أن الأشخاص الموصوفين بالمسهلين كانوا مندمجين ضمن هياكل تنظيمية عليا بهدف تنفيذ عملية متعمدة للإضرار بالمصالح الإسبانية».

تأتي هذه التطورات في وقت تحاول عدة جهات، ارتباطا بالحملة الانتخابية، أو باستبعاد المسؤولية عنها، توريط السلطات المغربية في الأمر، علما أن كل الأدلة والتصريحات الرسمية، تؤكد أن وراء الحادث دعوات جماعية تمت على مواقع التواصل الاجتماعي لشباب من مشارب مختلفة، وكذلك بواسطة شبكات لتهريب البشر استغلت الوضع.

وهذا بالضبط ما أكده تقرير المركز الوطني للاستخبارات، الذي أشار إلى أن مجموعات شبابية كانت «قادرة» على أن تكون محفزا للتعبئة الشعبية التي انطلقت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى دعوة منسقة لعبور الحدود، مؤكدا «دون أن يكون بالإمكان إثبات وجود جهة واحدة تقف وراء التحريض، أو وجود صلة بين الأشخاص الذين تم تحديد هوياتهم وأجهزة الدولة المغربية».

وتقول الوثيقة «استنادا إلى ما سبق، وبعد التحقيقات المعمقة التي أجراها المركز الوطني للاستخبارات، لم يتم العثور على أي دليل يشير إلى تورط أجهزة الدولة المغربية في تصور أو تنفيذ أو تنسيق عملية عدائية متعمدة من هذا النوع ضد إسبانيا».

ومن شأن التقرير الاستخباراتي الجديد أن يغير الكثير بالنسبة للتحقيقات الجارية، ويضع القاضية المكلفة بالتحقيق في الصورة الحقيقية للوضع، بدل الاتهامات الكاذبة التي تحاول بعض الجهات إلصاقها بالمغرب، إذ عادة ما يشدد المغرب إجراءات الرقابة على الحدود عقب أزمات الهجرة. ويحلل التقرير أحداث التدفقات الجماعية في ماي 2021 والهجوم على السياج الحدودي في يونيو 2022 لتقييم احتمالية تكرار حدث مماثل.

لعبة سياسية مفضوحة!



محمد أبويهدة

مشهد المرأة، التي تهين بوقاحة شرطية شابة تؤدي مهامها بشكل فيه الكثير من اللياقة وتحاول أن تصرف المحتجات بلباقة، ينطوي على تطاول كبير على قوات حفظ النظام الذين لم يجنحوا إلى تفريق المحتجين بالعنف والقوة.

مشهد الشخص، الذي يصرخ في وجه القوات العمومية، ويلوح بيده مكفرا من يشاء فقط لأنهم لا يشتركون معه في نفس المرجعية، يكشف خلفية التيار الداعي إلى الاحتجاج وينسف موقفه بشكل فاضح.

مشهد الشاب، الذي يقسم المجتمع إلى نصف مسلم يتضامن مع إخوته الفلسطينيين ونصف آخر يعتبره صهيونيا، يعيد إلى الأذهان القاعدة الإرهابية التي تقسم المجتمع إلى فسطاط الجنة وفسطاط النار!!

ثلاثة مشاهد بالغة الخطورة لكنها طبخت على نار هادئة بتوابل دينية متطرفة تارة وإنسانية متعاطفة تارة أخرى، وسياسية غير معلنة تنتمي إلى عقيدة لا تؤمن بالديموقراطية ولا بالاختلاف، ولكنها تحلم بالسلطة، وتعتقد أنها تنافس الدولة في ذلك، لكن بلا آليات ديموقراطية.

الجماعة السياسية التي تمارس هذا اللعب مع السلطة وتحاول في كل مرة أن تتسلل من منافذ متنوعة لبث الفتنة بعد أن فشلت في الولوج من الأبواب الرئيسية، تراهن في الآونة الأخيرة على القضية الفلسطينية لحشد الأتباع والمواطنين المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني.

اللعبة بسيطة وتتكرر باستمرار وسبق أن مارستها في العديد من القطاعات الاجتماعية والفئات المهنية، بل وصلت بها الدناءة إلى المتاجرة في الجثث، لكنها لم تنجح في تحقيق أحلامها التي تبدأ بالقومة وتنتهي إلى ما لا يحمد عقباه.

اليوم تحتل هذه الجماعة الشارع بشكل أسبوعي في طنجة، مستغلة تعاطف المغاربة مع محنة الشعب الفلسطيني، لتصريف رسائلها بشكل ملغم ومغلف بالتضامن، في حين تفضح مخططاتها على يد الأتباع.

فالمرأة، التي تنهر شرطية شابة بوقاحة، والشخص الذي يستل سيف التكفير، والشاب الذي يزرع الفرقة داخل المجتمع، هم عناوين فتنة تهدف إلى بث الفوضى. فهل هذه النماذج أخرجتها حقا قيم التضامن والتعاطف الإنساني أم لها مآرب أخرى تتوارى خلف هذه التعبيرات.

لنتفق أولا أن المغاربة جميعا يحملون شيئا في قلوبهم للفلسطينيين، فهم تاريخيا وإنسانيا ودينيا كانوا ومازالوا يناصرون هذا الشعب من باب انصر أخاك مظلوما.

قائد البلاد الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس لم يتوقف في هذا الباب عند حدود المرافعة دفاعا عن القضية الفلسطينية وحق شعبها في دولة مستقلة، بل دعم عمليا وماديا الفلسطينيين وحرص على أن يصل هذا الدعم إلى قلب فلسطين، والمشاريع الاجتماعية والثقافية والتراثية التي يرعاها في القدس أكبر شاهد على ذلك.

مادامت الدولة والمجتمع على قلب رجل واحد في هذا الأمر ما الداعي إذن إلى هذا الاستعراض الأسبوعي؟

لقد أعلنت الجماعة منذ زمن كفرها الصريح بالانتخابات وبكل عملية سياسية ولذلك تقاطعها، لكنها في نفس الوقت تسعى إلى السلطة بوسائلها الخاصة، وفي سبيل ذلك تحاول استغلال كل ما من شأنه بث الفوضى والفتنة لتحقيق أحلامها المجهضة، عن طريق مشاهد الاحتجاج، معتبرة القوات العمومية المكلفة بحفظ النظام خصما في فضاء عمومي تعمل على تحويله إلى ساحة لاستعراض القوة.

لا تعاطف ولا تضامن مجاني مع فلسطين بالنسبة للحالمين بالقومة، فقط هي نقط للتسجيل في مرمى الدولة يستعمل فيها المجتمع «العاطفي» كرهينة، والقضية أكثر من ذلك: جسر عبور نحو الحلم الأكبر للجماعة.